تركيا والاتحاد الأوربي – بحث في مراحل الانضمام ومحدداته

م د. مصطفى جاسم حسين

ألجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

ملخص البحث

يتناول البحث مراحل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي منذ عام ١٩٥٩ حين تقدمت الحكومة التركية بطلب الانضمام إلى المجموعة الأوربية وحتى الوقت الحاضر . إذ ظل تحديث وإصلاح النظام السياسي التركي ومؤسساته وآليات عمله يعتمل في عقول صناع القرار التركي منذ وقت مبكر ، وإدراكا منهم للحاجة إلى التحديث والتطوير . فكانت الخطوة الأولى والمهمة تاريخيا هو ما أقدم عليه مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الدولة التركية ١٩٢٣ من إصلاحات تمثلت بالقضاء على أغلب مظاهر التخلف التي كانت سائدة إبان مدة الإمبراطورية العثمانية ، والتي تمثلت بإصلاحات سياسية واقتصادية وعسكرية وانفتاح كبير وإقبال واسع على المنظومة الغربية والأوربية تحديدا لكن ظلت تلك المساعي تصطدم دائما بفتور وعدم رضا أوربي متذرعا بمبررات مرة بأسباب تتعلق بعدم الاستقرار السياسي التركي وأخرى ذات أبعاد اقتصادية يراد منها بالنهاية تأهيل النظام السياسي التركي وفقا لمعايير وشروط أوربية محضة والتي انتهت أخيرا بمعايير كوبنهاغن التي فسرت وفقا للرأي الرسمي التركي بأن الاتحاد غير جاد في حسم قراره بشأن انضمام تركيا إليه .

كما تناول البحث أهم العوائق التي تقف بوجه انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي وهي عدم الاستقرار السياسي ومصادرة النظام السياسي لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والإرث الحضاري والديني فضلا عن التضخم السكاني في تركيا ومسألة رفض اليونان التصويت مع انضمام تركيا إلى الاتحاد على خلفية الصراع التركي اليوناني في قبرص وغيرها من المحددات الأخرى .

كما تناول البحث موقف أهم القوى السياسية الأوربية والأحزاب ولاسيما في ألمانيا وفرنسا ، من مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي ولا سيما بعد صعود اليمين المسيحي – الديمقراطي في عموم أوربا .

المقدمة

تعود الخطوات العملية الأولى لمسيرة الإصلاح والتحديث والتغريب في تركيا إلى العام ١٨٣٩ ، مع صدورفرمان– قانون – الإصلاح المعروف ب " التنظيمات " حين كانت الدولة العثمانية رمزا لقوة العالم الأسلامي منذ القرن الرابع عشر للميلاد . وبدأت حركة الإصلاح في الدولة العثمانية في إطار الرغبة لمواجهة حالة العجز والتراجع والتخلف التي كانت تعانيها ، وفي إطار المطالب والضغوط المفروضة عليها من الخارج ومن أوربا تحديدا .

ومع طي المرحلة العثمانية ، وظهور المرحلة الجمهورية ١٩٢٣، لم يتغير الكثير في ذهنية التعامل التركي مع التحديث ، وبذلك زادت جرعة " الأوربة " في عهد أتاتورك . لكنها بقيت أسيرة خصوصيات ومصالح ومشكلات إقليمية موروثة ومستجدة . وانطبعت كل خطوة " تحديث " بطابع تركي هجين .

عام ١٩٦٣ كانت محاولة جريئة – شكلا – لتنظيم تطلع تركيا إلى أوربا مع توقيع " أتفاقية أنقرة " مع المجموعة الأوربية . أما الواقع فكانت الممارسة تذهب بعيدا في الاتجاه المعاكس لجهة نحو الديمقراطية واستمرار الانقلابات العسكرية واستئثار الجيش بالقرار السياسي وانتهاك حقوق الإنسان وقمع الحريات ....

لقد مرت مرحلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي بعمليات مد وجزر وصلت عام ١٩٩٩ في قمة هلسنكي إلى قبولها عضوا مرشحا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي الذي بادر فيما بعد إلى وضع ما عرف حينها ب" معايير كوبنهاغن " وهي جملة من الشروط لها بداية وليس لها نهاية على حد وصف الكثير من صناع القرار في تركيا ومثقفيها الذين بدأ يساورهم الشك في نوايا الاتحاد الأوربي الحقيقية من عملية الانضمام ، التي ما فتأت تجابه بالكثير من العراقيل المرة تلو المرة ، الأمر الذي يستحق الوقوف عنده والبحث فيه .

أهمية البحث:

أهمية البحث تكمن في معرفة أسباب السعي الدووب الذي ما انفكت تمارسه تركيا منذ أكثر من نصف قرن اتجاه انضمامها إلى الاتحاد الأوربي الذي بالرغم من التقدم البطيء اتجاه قبولها فيه ، إنه – اي الاتحاد الأوربي – مازال هو الآخر يضع المبررات والمحددات في أكمال مسيرة الانضمام الفعلي له ، مما قد يفضح ازدواجية المعايير التي يتعامل بها الغرب عموما والاتحاد الأوربي خصوصا تلك المتعلقة بالدين و الإرث الحضاري كمسببات – يراها هو – كافية لرفضه تركيا عضوا أصيلا ضمن منظومته الحضارية والثقافية .

إشكالية البحث :

يحاول البحث الإجابة عن عدد من الأسئلة التي تشكل بمجموعها إشكالية البحث ، ومنها :

- لماذا تسعى تركيا منذ أكثر من نصف قرن للانضمام إلى الاتحاد الأوربي .
- ماهيَ حقيقة المحددات التي تقف وراء رفض الاتحاد الأوربي لتركيا لان تكون عضوا أصيلا فيه .
- ماهو موقف الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة في أوربا ولاسيما في كلٍ من فرنسا و ألمانيا.

فرضية البحث:

يسعى البحث الى تأكيد الفرضية الآتية وهي : إن الاتحاد الأوربي غير جاد في قبول تركيا وانضمامها إليه وهو – إي الاتحاد الأوربي – في كل مرة تقترب فيها تركيا من تحقيق شروط معينة ، سوف يعمد إلى طرح شروط ومتطلبات أخرى جديدة ، في ظل متوالية غير منتهية ،

وفي أحسن الأحوال يبقى الدين الأسلامي والإرث الحضاري عاملين أساسيين باقيين مابقي الزمن سبباً أوربياً جاهزاً لرفض انضمام تركيا إليه .

منهج البحث :

استخدم الباحث المنهج التاريخي لأهميته في رصد مسار علاقات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي ، و أستعان بمنهج التحليل النظمي في معرفة الأسباب والدوافع الحقيقية وراء رفض الاتحاد الأوربي المتكرر لانضمام تركيا إليه متذرعا بمبررات نظمية تعود إلى تركيا في مرة والغرض منها رفع نسبة تأهيل النظام السياسي التركي وعمل مؤسساته سبيلا إلى قبوله بشكل تام إلى الاتحاد الأوربي الذي ومن منطلق اختلاف النظم السياسية السائدة في أوربا عنه في تركيا دائما ماكان يؤجل البت في مسألة الانضمام التركي إليه .

هيكلية البحث:

يضمُ البحث ثلاثة مباحث فضلا عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات وقائمة المصادر . يتناول الاول : مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي تاريخيا ، والثاني : محددات أو عوائق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي ، وجاء الثالث بعنوان : موقف القوى السياسية والحزبية الأوربية من مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي ، ولاسيما الأحزاب في فرنسا وألمانيا الاتحادية لأنها أهم الفواعل السياسية في الاتحاد الأوربي .

المبحث الأول : مراحل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي :

عندما قررت الحكومة التركية في تموز ١٩٥٩ تقديم طلب الانضمام الى المجموعة الأوربية ، كان وراء هذا الاختيار محاولة عدم البقاء خارج مثل هذا التحالف التجاري – الاقتصادي – السياسي للإفادة من المساعدات والمعونات وبرامج التعاون الاقتصادي والتجاري التي يقدمها ، وذلك تماما مثل جارتها اليونان . لكن حكاية تركيا ، بدأت قبل ذلك إثر قبولها معاهدة ١٨٥٦ ، لتكن بذلك قد رجحت خيارها النهائي . أما مرحلة ما بعد إعلان الجمهورية ١٩٢٣فهي عبارة عن تعزيز لهذا الخيار في بناء وطن ودولة على النسق الأوربي لتحلَ كثيراً من مشاكلها الداخلية والخارجية التي كانت ترزح تحتها . [١]

والأمر الذي لا يحتمل أي جدال هو أن تركيا ، ومنذ إعلان الجمهورية عام ١٩٢٣ ، اتخذت قرارها بوضوح وحزم كاملين في شأن ترجيح الغرب على الشرق ، او بالأحرى السير في فلك أوربا والولايات المتحدة الأمريكية في تبني الخطط والبرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية الغربية لتطبيقها في تركيا . وهذا ما كرسه الدستور التركي عام ١٩٢٤ فيما تضمنه من مفاهيم لمسائل الديمقراطية والعلمنة والاقتصاد الليبرالي والتعددية .... وإذا كان صحيحا أن

حملة " التغريب " أو الانفتاح على أوربا قد بدأت منذ عهد التنظيمات عام ١٨٣٩ ، وان أتاتورك ليس أول من قرر ترجيح النهج الغربي – الأوربي ، فان مرحلة ما بعد أتاتورك زادت تركيا تقربا وارتباطا والتصاقا بالغرب و إذ بحكومة أنقرة تلتزم الكثير من الاتفاقات والمواثيق التي وقعت بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٢ ، وفي مقدمتها دخول منظمة حلف شمال الأطلسي والمجلس الأوربي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واتفاقية اللغات وغيرها .... (٢)

لقد حددت المجموعة الأوربية ، بقوتها البشرية والاقتصادية والثقافية و الجيو–سياسية عام ١٩٩٩ موعدا نهائيا لتوحيد عملتها وسياستها الخارجية وأمنها الداخلي وإستراتيجيتها الدفاعية . أما تركيا فإنها لا تزال واقفة على أبواب المجموعة الأوربية التي تركتها تنتظر منذ عام ١٩٦٠ دون أن تحسم قرارها النهائي في شأن فتح الأبواب أمامها ، وكأن سياسة هذه المجموعة هدفها ترك طلبات حكومة أنقرة المتكررة مجمدة على هذا النحو الى ما لا نهاية . (٣)

فالغرب وأوربا تحديدا تعرف تماما خصائص تركيا السياسية والجغرافية والثقافية التي تميزها عن بقية دول الشرق الأوسط ، وتركيا تعرف أيضا إن الغرب يحتاج الى عونها للعبور إلى هذه المنطقة اقتصاديا وتجاريا وسياسيا ، لكن المشكلة هي في عدم حسم المجموعة الأوربية لقرارها النهائي في ما إذا كانت تريد فعلا الوجود استراتيجيا واقتصاديا في المنطقة . وإذا ما كانت تتبع سياسة واضحة في هذا الإطار ، والمشكلة ثانيا هي في قناعة تركيا المفرطة والتي لم تتراجع عنها منذ سنوات طويلة ، بان المجموعة الأوربية تريد الدخول الى الشرق الأوسط وان فرصة هذه الدول الأوربية في تحقيق هدفها ستكون من خلال تركيا وحدها . (٤)

اما في مسار العلاقات بين تركيا والمجموعة الأوربية فأول ما ينبغي التوقف عنده هو اتفاقية أنقرة ١٩٦٣نفسها التي دخلت حيز التنفيذ في كانون الثاني ١٩٦٤ والتي تتضمن الأهداف الرئيسة للتعاون بين الجانبين والتي يمكن حصرها بما يلي (٥) :

- تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين .
- سد الفجوات الاقتصادية والتجارية القائمة .
- دعم الاقتصاد التركي في خططه وبرامجه ليصل الى مرتبة توازي اقتصاديات دول المجموعة .
- وضع خطط الاتحاد الكمركي وسبل تطبيقه وتنفيذه .
- تنسيق السياسات الاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية وغيرها بين الجانبين .

والملاحظ إن توقيع الاتفاقية المذكورة آنفاً جاء أولا في ظل فترة هدوء نسبي في الحياة السياسية الداخلية التركية ، الأمر الذي سهل عملية المفاوضات وعزز من قوة تركيا وموقعها

فيها ، وثانيا ، إنها تعد بمثابة اتفاقية عامة تركن الخوض في التفاصيل لاتفاقيات لاحقة ، الأمر الذي ترك الباب مفتوحا أمام أية تطورات مستقبلية – سلبية أم إيجابية – قد تشهدها العلاقات التركية الأوربية مستقبلا . فأساس العلاقات التركية – الأوربية التي حددتها اتفاقية أنقرة عام ١٩٦٣ هو حرية انتقال رؤوس الأموال وحرية انتقال الأشخاص ، وحرية انتقال الخدمات واليد العاملة . وحتى يتم تحقيق هذه الأهداف ، اتفق الجانبان على ثلاث مراحل زمنية هي : المرحلة التحضيرية ، المرحلة الانتقالية ، ومرحلة نيل العضوية الكاملة . (٦)

واللافت للنظر هو إن المرحلة التحضيرية التي حددها بروتوكول اتفاقية أنقرة بخمس سنوات استمرت حتى عام ١٩٧٣ . اما المرحلة الانتقالية التي بدأت في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٣ بتوقيع بروتوكول بروكسل المالي – التجاري – الجمركي المشترك ، فإنها تعرضت لهزات سياسية ودبلوماسية عنيفة جعلتها تمتد حتى عام ١٩٨٧ .اما مرحلة العضوية الكاملة التي بدأت في ٢٤ نيسان ١٩٨٧ مع الطلب الرسمي التركي ، فان أساسها هو تنفيذ حكومة أنقرة برنامج الاتحاد الجمركي الذي أشترطته المجموعة سابقا والذي سيدخل مرحلة التقييم مع نهاية عام ١٩٩٥ بحيث يتضح منه إذا كانت تركيا مستعدة ومهيأة لان تكون دولة أوربية تستطيع تحمل مسؤولياتها و واجباتها في إطار الاتحاد الأوربي أو أن الوقت لم يحن بعد . (٧)

أن أهم الشروط التي يضعها الاتحاد الأوربي أمام تركيا لقبول عضويتها هي إجراء تعديلات جذرية في سياستها الاقتصادية ، والإسراع في سلوك نهج سياسي اكثر ديمقراطية وانفتاحا ، على حد قول كثير من رجال السياسة في أوربا . وفيما تصر الدول الأوربية على ان هذه المسائل هي المحور الأساسي في العلاقات معها ، تدافع تركيا عن فكرة ان ما يمكن تقديمه لن يتجاوز الخط الأحمر الذي وضعته – تركيا – لنفسها والذي لن تسمح لأحد بتجاوزه لان ذلك سيصبح تدخلا في شؤونها الداخلية ويمس سيادتها واستقلالها . وهذا ما كشفت عنه الأزمة السياسية التي ظهرت إثر قرار إغلاق مقرات الحزب الديمقراطي الذي يعرف اختصارا ب (د أ ب) ذي القاعدة الشعبية الواسعة في مناطق جنوب شرق البلاد و اعتقال بعض نواب هذا الحزب ومحاكمتهم بتهمة تأييد الحركة الكردية المسلحة . (٨) وعند نشأة حزب جديد خلفا لهذا الأخير – د أ ب – حذر البرلمان الأوربي عام ٢٠٠٢ السلطات التركية من عواقب حظر الحزب الأخير ، ولكنه لم يتدخل للدفاع عن حزب الرفاه المحظور ، مما يوضح الازدواجية التي تحكم عمل البرلمان الأوربي الذي اصدر قرارات لدعم الحقوق الثقافية للأقليات الكردية ودعا أنقرة إلى احترامها وفقا للمقاييس المعتمدة في أوربا . كما اصدر البرلمان الأوربي إدانة لتنفيذ حكم الإعدام في تركيا ، الأمر الذي أنقذ عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني المحظور .

وكذلك أصدر قرار بالاعتراف بمذبحة الأرمن كإبادة جماعية . وفي الوقت الذي أعلن فيه انضمام ثلاث دول جديدة هي النمسا والسويد وفنلندا إلى الاتحاد الأوربي عام ١٩٥٥ ، وتمهيدا لإنجاح الشراكة الأوربية المتوسطية التي مهد لها مؤتمر مدريد ، إنظمت تركيا إلى اتفاقية وحدة جمركية مع هذا الأخير ، فدخلت سوقه الاقتصادية من دون أن تحتل موقعها داخل مؤسساته السياسية . (٩)

لقد تطور موقف المفوضية الأوربية بعد عشر سنوات من التحول الديمقراطي في تركيا ، إذ إنها اعتبرت عام ١٩٩٧ ان تركيا أصبحت مؤهلة للترشح لعضوية الاتحاد ، لكنها أضافت ان قرار الموافقة على انضمامها يظل رهنا باكتمال التحول الديمقراطي ، ثم إنها أشارت إلى الشروط الاقتصادية ومنها تلك المتعلقة بالاستقرار المالي والفساد الإداري وإدارة المرافق العامة . (١٠)

ومن الجدير بالذكر إن المجلس الأوربي الذي يجمع رؤساء دول وحكومات الاتحاد ، أعلن في قمة لوكسمبورغ عام ١٩٩٧ ضم الدول الأوربية والمتوسطية المرشحة للعضوية ، في حين اكتفى المجتمعون بالقول إن تركيا مؤهلة للعضوية ، ولما أثار هذا القرار استياء الطرف التركي ، حققت قمة هلسنكي لعام ١٩٩٩ تقدما بالنسبة إلى سابقتها ، حيث وافقت على مبدأ قبول طلب تركيا ، وأشارت إلى ضرورة فتح مشاورات تمهيدية من اجل مساعدة تركيا على إكمال معايير كوبنهاغن من اجل الانضمام إلى الاتحاد الأوربي . (١١)

غير ان الموافقة المبدئية التي أعلنتها قمة هلسنكي عام ١٩٩٩ فتحت باب السجال السياسي ، ومما أسهم في إذكاء هذا السجال ، فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية في تركيا في تشرين الثاني ٢٠٠٢ ، وعلى الرغم من الاعتدال الواضح الذي أظهره هذا الأخير ولاسيما في السنوات الأولى لتسلمه مقاليد الحكم والسلطة في تركيا وإيمانه بالتوجه نحو أوربا ، إن أحداث ١١/ أيلول/ ٢٠٠١ وما تبعها من مظاهر العنف والصراع أتاحت لجزء غير يسير من وسائل الإعلام الأوربية فرصة شن حملة لا سابق لها على الإسلام والمسلمين ، الأمر الذي انعكس سلبا على جهود انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي ، وخير مثال على ذلك ما أدلى به الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان من تصريح معتبرا إن تركيا ليست دولة أوربية لان الجزء الأكبر يقع في القارة الآسيوية ، ولأنها تاريخيا لا تنتمي إلى الحضارة الأوربية ، وتزامنت هذه التصريحات مع قرار القمة الأوربية عام ٢٠٠٢ والتي أرجأت تاريخ بدأ المشاورات المؤدية الى انضمام تركيا الى عام ٢٠٠٤ . (١٢)

وقد أعقب هذا السجال زيارة رسمية لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أوردوغان إلى البرلمانيين الفرنسيين أعرب هذا الأخير عن نيته في إكمال الإصلاحات السياسية حتى يقتدي

النظام السياسي التركي بنموذج الديمقراطية الأوربية ، وفي الوقت الذي اثبت قناعة حزبه في مسيرة الانضمام إلى الاتحاد الأوربي ، أشار إلى الآثار السلبية المحتملة لأي رفض أوربي سلبي .[١٣]

المبحث الثاني : عوائق الانضمام التركي إلى الاتحاد الأوربي

حددت أتفاقية أنقرة ١٩٦٣ الهدف النهائي أن تكون تركيا عضوا كامل العضوية في المجموعة الأوربية وبعد مرور خمسين عاما لاتزال تركيا تنتظر الأمل الموعود ، في حين قبلت عضوية دول أخرى – دول أوربا الشرقية – بمجرد انتهاء الحرب الباردة . وبعد أتفاقية أنقرة حتى أواخر السبعينيات وتحديداً في العام ١٩٧٨ كانت علاقات تركيا مع السوق الأوربية المشتركة آنذاك طبيعية وتتركز حول البعد الاقتصادي ومحوره الوحدة الجمركية . ومنذ طي ملف الوحدة الجمركية ، أواخر السبعينيات بدء يتوالى " توليد " العوائق التي تحول دون الانضمام الكامل لتركيا إلى المجموعة الأوربية ،مثل مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات ومشكلة قبرص والخلافات مع اليونان ، فضلا عن المشكلات المزمنة للاقتصاد التركي مثل التضخم والبطالة والعجز التجاري .... [١٤]

في هذا المبحث سوف نتناول أهم الأسباب الحقيقية التي تقف عائقا أمام انضمام تركيا الى ألاتحاد الأوربي

المطلب الاول:عدم الاستقرار الاقتصادي :

اتسم الاقتصاد التركي بمركزية شديدة وسيطرة القطاع العام بصورة قوية على معظم المؤسسات الإنتاجية ، وحينما كان تورغوت أوزال رئيسا للجنة تخطيط الدولة عام ١٩٨٠ ، بدأ الاقتصاد التركي مسيرته نحو التحرر والاندماج في اقتصاد السوق العالمي و المتمثل بصورة أساسية في إقتصادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سابقا (O E C D) وبالفعل حققت التجارة التركية مع هذه الدول معدلات كبيرة بلغت (لجهة الواردات) في مطلع عام ٢٠٠٠ نسبة ٦٧،٨ % منها ٥٢،٨ % مع دول الاتحاد الأوربي ، بينما لم تتعد الواردات مع العالم الإسلامي ال ١٤،٢ % .[١٥]

وعلى الرغم من كل ذلك كان لدول الاتحاد الأوربي رأي آخر في الاقتصاد التركي يتركز حول وجود خلل بنيوي كبير في الاقتصاد التركي يحول دون استجابته لمتطلبات العضوية الكاملة في الاتحاد الأوربي ، ومن ذلك نسبة التضخم الكبيرة التي تراوحت في السنوات الأخيرة بين ٦٠ و ١٥٠ % ونسبة البطالة الكبيرة التي تقدر بأربعة ملايين عاطل ، والاختلال في توزيع الدخل بين الطبقات والمناطق ، ولذا لابد من وجهة النظر الأوربية لتذليل هذه العقبات من رصد مبالغ مالية

ضخمة لا تقل عن ١٥ مليار دولار لسنوات طويلة وهذا يعني ان تركيا ستضع يدها على ٦٠ % من صناديق الدعم و المساعدات الأوربية ، وهذا ما لا تقدر عليه أوربا في ظل المساعدات المطلوبة لدولها الأعضاء ولدول مرشحة للانضمام إلى عضويتها . (١٦)

المطلب الثاني:التضخم السكاني

تشير مصادر الاتحاد الأوربي إلى أن عدد سكان تركيا في حال استمرت نسبة التكاثر السكانية على هذا النحو ، سيبلغ ١٥٠ – ٢٠٠ مليون خلال القرن الواحد والعشرين ، وستكون تركيا البلد الأكثر كثافة سكانية بين دول الاتحاد الأمر الذي سوف يحقق لها ثقلا سياسيا ، يوازي تفوقها العددي السكاني في البرلمان والمؤسسات الأخرى ، ويفوق الثقل الذي تتمتع به الآن كل من ألمانيا وفرنسا ، فضلا عن ذلك سيكون أمام الأتراك حرية التنقل والإقامة ، ما يرجح فرضية " احتلال " ما لا يقل عن عشرة ملايين تركي لأوربا خلال القرن الواحد و العشرين ، الأمر الذي يفاقم بصورة حادة مشكلة البطالة الموجودة أصلا في دول الاتحاد الأوربي والتي تقدر ب ٢٠ % . ويمكن تأكيد ذلك بوجود مليوني تركي فقط في ألمانيا فيما وصل عدد العاطلين عن العمل فيها إلى أربعة ملايين لاسيما بعد توحيد الألمانيتين ، الأمر الذي جعل الأتراك هدفا مفضلا لحملات الكراهية ضد الأجانب في ألمانيا ، كما في دول أوربية أخرى . (١٧)

المطلب الثالث:الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان :

مع انقلاب ١٩٨٠ العسكري ، أخذت تبرز على السطح مسائل وقضايا مثل الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان فضلا عمَا عداها في علاقات الطرفين ، فانتقدت لجان الاتحاد الأوربيَ التي كانت تزور تركيا باستمرار أوضاع حقوق الإنسان ، والتعذيب الذي تمارسه السلطات التركية ضد السجناء ، والملاحقات والاعتقالات لأسباب فكرية وفرض حالة الطوارئ في المناطق التي تشهد كثافة سكانية كردية ، وحظر الأحزاب ، وتقييد النشاطات ذات الطابع الديني والعرقي ، لكن غالبا ما ارتبط الحديث عن حقوق الإنسان في تركيا بالمسألة الكردية ، وهذا ما أكدته قمة الاتحاد بتاريخ ١٩٩٧/١٢/١٣ إلى الأقلية الكردية عبر دعوته أنقرة إلى إظهار الاحترام للأقليات و حمايتها . (١٨)

وهو ما كانت أنقرة ومازالت تعارضه بشدة ، انطلاقا من إن مثل تلك الدعوات وفق التصور التركي إنما يعد استهدافاً لوحدة الأمة التركية ، التي ليس فيها أقليات غير تلك التي نصت عليها معاهدة لوزان ، وهي أقليات غير مسلمة مثل الأرمن واليونان واليهود .

بل ان الرئيس التركي سليمان ديميريل ذهب في مطلع أيار ١٩٩٥ الى اتهام الغرب علانية بأنه يريد تقسيم تركيا وغالبا ما كانت دول الاتحاد الأوربي تأسف من تدخل الجيش المباشر في الشأن السياسي ، معتبرة ذلك انتقاصا من الديمقراطية ، إحدى القيم الأساسية في الحضارة الغربية ، بل إن البرلمان الأوربي وصف النظام السياسي التركي في نيسان ١٩٨٥ بأنه " نظام الإرهاب الدموي " ولم ينكر رئيس الحكومة توركوت أوزال في حينه بقوله : "إن ما نحتاج إليه ويضمن العضوية في المجموعة الأوربية هو تقوية الديمقراطية وتوسيع احترام حقوق الإنسان ". ومع إن تركيا حاولت تعديل الكثير من البنود الدستورية والقوانين في اتجاه تعزيز الحريات وحماية حقوق الإنسان ، لم تجد دول الأتحاد الأوربيَ ذلك كافيا ، فيما تشير تقارير منظمة العفو الدولية إلى تراجع خطير في هذا الصعيد ، بحيث إن تركيا كانت تعد عام ١٩٩٠ من الدول التي تتمتع ب " نصف حرية " وتراجع عام ١٩٩٢ إلى " الأقل حرية " فيما حلت في عام ١٩٩٦ إلى المرتبة ٦٦ من أصل ٨٨ دولة مع وجود ٣٨٦ صحافيا معتقلا . [١٩]

المطلب الرابع:المسألة القبرصية والعلاقات مع اليونان :

شهد العام ١٩٦٩ إقامة جمهورية قبرص ذات المجموعتين الطائفيتين اليونانية والتركية وبضمانات كل من انكلترا وتركيا واليونان ، بحيث لا يمكن تغيير صيغة الدولة دون موافقة الأطراف الضامنين للاتفاقية . الانقلاب العسكري الذي استهدف رئيس الجمهورية المطران مكاريوس عام ١٩٧٤ والدعوة لتوحيد البلاد مع اليونان ، استدرجا التدخل العسكري التركي في تموز ١٩٧٤ واحتلال القسم التركي الشمالي في الجزيرة . ومنذ ذلك الوقت صارت المسألة القبرصية إحدى عقبات تطبيع العلاقات بين تركيا ودول المجموعة الأوربية التي تضع انسحاب القوات التركية من الجزيرة من جملة الشروط التي يتوجب على أنقرة تذليلها لقبولها عضوا في الاتحاد الأوربي . ولا يمكن فصل المسألة القبرصية عن مجمل علاقات تركيا باليونان ، بل ان قبرص هي إحدى معوقات هذه العلاقة . وتختلف أنقرة مع أثينا كذلك حول حدود المياه الإقليمية في بحر ايجة والجرف القاري فيه والمجال الجوي وكادت الخلافات تتطور أكثر من مرة الى نزاع مسلح شامل بينهما . [٢٠]

ويصر الاتحاد الأوربي على حل النزاع بين تركيا واليونان قبل قبول تركيا في عضويته ، ويدعو إلى إحالة الخلافات لمحكمة العدل الدولية في لاهاي وهو ما تعارضه أنقرة ، وجاءت مسألة بدء المحادثات بين الاتحاد وقبرص الجنوبية حول العضوية في الاتحاد الأوربي ، لتؤجج التوتر بين تركيا واليونان ، كما بين تركيا والاتحاد الأوربي . إذ ان تركيا تعتبر هذه الخطوة تمهيدا لإقامة وحدة غير مباشرة بين اليونان وقبرص الجنوبية من طريق الاتحاد الأوربي ،

وبالمقابل فهي تركيا تهدد بإقامة وحدة مع قبرص الشمالية التركية كخطوة مضادة . وفي ضوء الخلافات التاريخية والجغرافية والسياسية الراهنة بين تركيا واليونان ، فأن اللاعب اليوناني الذي يحق له استخدام " الفيتو " في المجلس الأوربي ، سيشكل إحدى العقبات الأكثر تعقيدا أمام انضمام تركيا الى الاتحاد الأوربي . (٢١)

المطلب الخامس:الاختلاف الحضاري :

يرى كثيرون من الأتراك ان قائمة المعوقات او الشروط التي يضعها الاتحاد الأوربي أمام انضمام تركيا اليه ، هي تعجيزية ، بل هي مفتوحة ولانهاية لها . وفي كل مرحلة كان الاتحاد الأوربي يضيف شروطا جديدة بحيث من المتعذر معرفة ما يريده الاتحاد الأوربي بدقة . وتكشف مواقف الاتحاد الأوربي عن خيبة أمل كبيرة لدى النخبة الأتاتوركية العلمانية التي ارتضت القطيعة مع الماضي الإسلامي لتركيا ومع محيطها الإسلامي ، على أمل الدخول في " المستقبل " الحضاري الأوربي . (٢٢) وعلى الرغم من مرور ٧٥ عاما على التجربة التغريبية لتركيا ، يجد الكماليون إنهم مازالوا خارج النادي الأوربي وبعيدا عن الحلم الذي لطالما تطلعوا إليه . (٢٣)

الإسلاميون في تركيا لم يكونوا الوحيدين الذين يرون أن أوربا ترفض تركيا لأنها دولة مسلمة وإنما انضم إليهم العلمانيون الأتراك الذين بدأوا يلمحون إلى ذلك ، ويصفون الاتحاد الأوربي بأنه ناد للمسيحيين فقط وان لم يتخلوا عن طموحهم التغريبي ، لأنه يشكل أحد الأسس التي قامت عليها فلسفتهم ، وانهياره يدفع هذه الفلسفة إلى الاهتزاز . (٢٤)

وكثيرة هي المواقف والشواهد التي تؤكد أن السبب الديني هو الذي يكمن وراء رفض الاتحاد الأوربي لانضمام تركيا ، ولعل اللقاء الذي عقدته الأحزاب الديمقراطية المسيحية في دول الاتحاد الأوربي في الرابع من آذار عام ١٩٩٧ كان محطة بارزة ولعلها الحاسمة في قطع دابر الشك ، وما يضفي على الاجتماع والبيان الذي صدر عنه أهمية مضاعفة ، أن سبعة من رؤساء الأحزاب الديمقراطية المسيحية التي شاركت في الاجتماع هم رؤساء حكومات بلادهم – بلجيكيا وألمانيا وإسبانيا ولوكسمبورغ وأيرلندا ونائب رئيس حكومة النمسا – فضلا عن مشاركة رئيس اللجنة الأوربية ورئيس البرلمان الأوربي ، ما يجعل آرائهم بصورة ما ، موقفا للاتحاد الأوربي . جاء في البيان : إن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي غير ممكن في المدى القريب ولا في المدى البعيد ، لان أوربا الآن هي في طور " تطوير مشروعها الحضاري " . وجاء تصريح الرئيس العام للأحزاب الديمقراطية المسيحية ، وهو رئيس وزراء بلجيكيا سابقا ، الفريد مارتينيز ، بعد انتهاء الاجتماع مباشرة ليضع النقاط على الحروف : نحن نؤيد تعاونا مكثفا جدا

مع تركيا ، ولكن مشروع أوربا هو مشروع حضاري . والى الاتجاه نفسه ذهب رئيس وزراء بلجيكيا السابق ليونيز يمانز " يوجد اختلاف حضاري بين تركيا وأوربا " . (٢٥)

المبحث الثالث : موقف الأحزاب والقوى السياسية الأوربية من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي

افرز الجدال حول انضمام تركيا انقساما داخل البرلمان الأوربي بين اليمين الديمقراطي المسيحي والقومي من جهة وبين اليسار الاشتراكي والأخضر (جماعة الخضر) من جهة ثانية . فقد أصر عدد غير قليل من نواب الكتلة الديمقراطية المسيحية التي تحمل اسم حزب الشعب الأوربي على إبقاء تركيا خارج الاتحاد الأوربي متذرعين بحجج متعددة ، فإلى العلة الجغرافية تستخدم العلة التاريخية التي مفادها : أن تركيا لم تكن ضمن التراث التاريخي الأوربي وإنما كانت على الدوام ممثلة لإمبراطورية إسلامية تنتمي إلى الشرق . ثم تأتي العلل الأخرى لتزيد ما أتى به التاريخ والجغرافيا من فواصل بين الأتراك والقارة الأوربية ، ومن بين هذه العلل نجد مسألة الاختلاف الثقافي بين الشعوب ، ومسألة النمو الديموغرافي . والجدير بالذكر أن أصواتا كثيرة ارتفعت داخل الكتلة الديمقراطية المسيحية للمطالبة بالاعتراف بالهوية المسيحية للاتحاد الأوربي . (٢٦)

وفي المقابل نجد العديد من نواب الكتل اليسارية منزعجة من الذرائع التاريخية من الصبغة الدينية التي يحاول نواب وأنصار اليمين المسيحي والقومي ألصقها بالاتحاد الأوربي ، لذلك نراها اقل تمسكا بالتاريخ الأوربي وكذلك بالتراث التقليدي للقارة الأوربية ، ونتيجة ذلك يرتبط التأييد المبدئي لمسار ضم تركيا برفض الهوية الدينية للاتحاد . (٢٧)

بقي أن نقول إن الدولة التركية لم تكتسب بعد تعاطف اليسار الأوربي بسبب السياسة الداخلية والخارجية التي انتهجتها منذ الحرب الباردة . فنواب الكتلة الشيوعية خصوصا يأخذون على تركيا انقيادها غير المشروط للمعسكر وانصياعها لتوجهات واشنطن في الحروب الإقليمية . كما ان نواب الكتل اليسارية الثلاث – الاشتراكية والشيوعية والخضراء – ينددون بالقمع الذي عانت منه الحركة النقابية في تركيا كما إنهم يعارضون أي دور للعسكر في الحياة السياسية . كما إنهم تبنوا القضية الكردية وآثروا الذود عن مطالب الأكراد في وجه القمع الثقافي والإثني التركي . (٢٨)

وبهذا يمكن القول ان العلل السياسية المرتبطة بتطور النظام السياسي التركي وسياسته ، تطغى على العلل التاريخية والجغرافية والدينية لدى كثير من نواب الكتل اليسارية . اما الخطاب الذي يعتمد جهارا على عداء الأتراك لأنهم مسلمون ، فنجده في التيارات التي تقع على يمين الديمقراطية المسيحية ومنها كتلة اليمين الأوربي والتي تضم الأحزاب اليمينية المتطرفة . كما ان

بعض القوميين السياديين الذين يعارضون الصيغة الحالية للاتحاد حرصا على استقلالية الدولة القومية ، يكشفون عن تخوفهم من دخول ٧٠ مليون مسلم في الاتحاد الأوربي . (٢٩)

وتأسيسا على ما سبق يمكن إيجاد تفسير واضح للمواقف التي اتخذها كل من التيارات المذكورة سابقا من قضية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي . وهنا لابد ان نميز بين مرحلتين : مرحلة نهاية التسعينيات والمرحلة الراهنة التي بدأت مع انقلاب اليمين الفرنسي على وعوده السابقة . ففي نهاية التسعينيات اتفق اليمين الديغولي واليسار الاشتراكي على الموافقة المبدئية على انضمام تركيا . ففي قمة هلسنكي كانت رئاسة الاتحاد فرنسية ، وكان موقف رئيس الدولة ، جاك شيراك ، مؤيدا لهذا المسار ، ولذا اقر المجلس الأوربي في تلك القمة مبدأ أهلية تركيا للانضمام و ضرورة بدء المفاوضات التمهيدية في تاريخ مستقبلي . وعرف الحزب الديغولي " التجمع من اجل الجمهورية " شبه انضباط وراء موقف رئيس الدولة الذي بين ان الموافقة المبدئية تمثل ضمانا للحوار بين اطراف المتوسط ، كما انها ضمان لاستكمال المسار الديمقراطي في تركيا . واتخذ الحزب الاشتراكي آنذاك موقفا مماثلا وذكر الأسباب نفسها . (٣٠)

وبالمقابل لقي هذا الموقف انتقاد تيارين هما :

أ – التيار اليميني الوسطي الممثل بالاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية الذي ينتمي إليه فاليري جيسكار ديستان . وتكلم رئيس الحزب فرانسوا بايرو ، فقال إنَ انضمام تركيا من شأنه ان يعيد النظر بهوية الاتحاد الأوربي ويتضمن هذا التيار اتجاها ديمقراطيا مسيحيا وسطيا .

ب – التيارات الواقعة على يمين اليمين مثل الجبهة الوطنية والحركة من اجل فرنسا ، وهي التي انتقدت بشدة موقف رئيس الدولة . متذرعة بهاجس الرأي العام الفرنسي من المد الإسلامي . واعتبرت هذه الحركات السياسية إن تركيا قادرة على أن تكون حصان طروادة الإسلامي، وإنها سوف تغرق سوق العمل الأوربية بملايين المهاجرين . كما إنها أشارت إلى قدرة تركيا على تعزيز موقع المسلمين في الدول الأوربية الكبرى ، ثم إنها تخوفت من النمو السكاني التركي وتوقعت أن يمنح ذلك تركيا المرتبة الثانية في الاتحاد من حيث عدد المقاعد ومن حيث نسبة الأصوات . لكن في الوقت الذي وافق التياران السائدان على مبدأ انضمام تركيا ، أصرا على الشروط السياسية لمسار الانضمام . إذ انتهجا سياسة الضغط على السلطات التركية من اجل إكمال التطور الديمقراطي . وكانت قوى اليسار ابرز من مارس هذا الضغط لأنه لم يكن ليتعاطف مع السياسات التركية السابقة . ومن بين الضغوط نذكر ما يأتي : (٣١)

- الحملات السياسية التي اعد لها من اجل دعم المعارضة الكردية وحقوق الأكراد .
- الحملات السياسية لمصلحة السجناء السياسيين .

- مبادرة اقتراح القوانين والقرارات داخل البرلمان الأوربي حول هذه القضايا .

ألا إن المدة التي تلت الانتخابات الرئاسية الفرنسية بعام ٢٠٠٢ وتلك التي تلت القمة الأوربية في نهاية ٢٠٠٣ شهدت منعطفا داخل التيارات السياسية المسيطرة في فرنسا . فقد جاء أولا استفزاز فاليري جيسكار ديستان للمفوضين الأوربيين الذين كانوا يعنون في بحث التطور السياسي في تركيا ، ثم أعقبته مواقف سلبية متقاربة لدى بعض الديغوليين الاشتراكيين . حتى إنَ الحملة السياسية المرافقة للانتخابات الأوربية التي جرت في حزيران ٢٠٠٤ شهدت تراجعا واضحا للمواقف الايجابية من قضية دخول تركيا للاتحاد الأوربي .

وجاءت استطلاعات الرأي في عام ٢٠٠٢ لتؤكد التوجه الداعي الى عدم انضمام تركيا الى الاتحاد الأوربي ، ٣٥ % من المستطلعين يؤيدون انضمام تركيا في مقابل ٥٦ % يرفضون هذا الانضمام و ٩ % لا رأي لهم في هذه القضية . هنا يظهر الاختلاف بين اليساريين واليمينيين . فاليساريون يؤيدون انضمام تركيا بأكثرية ٤٧ % مقابل ٤٥% من الرافضين ، في حين ان اليمينيين يرفضون الانضمام بنسبة ٥١ % مقابل ٤٥ % من المؤيدين . [٣٢]

وتعارض العديد من الأحزاب المعارضة في بلدان الاتحاد الأوربي ضم تركيا الى اتحادهم وتتزعم هذا الموقف الأحزاب اليمينية المحافظة وعلى رأسها الحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا . فقد أعلنت أنجيلا ميركل زعيمة الحزب مدعومة بالحزب الاجتماعي المسيحي بزعامة حاكم ولاية بفاريا ، أدموند شتويبر ، إنها تؤيد قيام شراكة مميزة مع تركيا تقوم على أساس تحسين مستوى الشراكة الأمنية والدفاعية مع هذا البلد بدلا من العضوية الكاملة . [٣٣]

وجاءت الانتخابات الألمانية في عام ٢٠١٣ لتؤكد هذا التوجه لدى الرأي العام المحلي الألماني ، حيث فازت أنجيلا ميركل وحزبها " الاتحاد الديمقراطي المسيحي " المعارضة لانضمام تركيا الى الاتحاد الأوربي . فقد حصل حزبها على نسبة ٤٢ % من أصوات الناخبين وحصد ٣١١ مقعدا في البوندستاغ – البرلمان الألماني – في مقابل حصول الأحزاب المؤيدة لتركيا وهم الاشتراكي الديمقراطي٩٢مقعدا وحزب اليسار ٦٤ مقعدا وحزب الخضر ٦٣ مقعدا ، اتى مخيبا للآمال التركية ومثل ضربة للحلم التركي في الانضمام الى الاتحاد الأوربي . [٣٤]

وتجدر الإشارة الى ان الخلافات الألمانية – التركية دخلت في السنوات الأخيرة ، في ما يمكن وصفه بالأزمة السياسية العابرة في محطتين :

الأولى : حين صوت البرلمان الأوربي في ١٥ / ٦ / ٢٠٠٥ على قانون الاعتراف بالمذابح الارمنية التي ارتكبتها السلطات العثمانية في المدة ١٩١٥ – ١٩١٧ وراح ضحيتها مئات الآلاف من الأرمن .

والثانية ، حركة الاحتجاجات التي شهدتها تركيا مؤخرا على خلفية نية الحكومة إقامة مشروع من شأنه تغيير معالم اسطنبول في ساحة تقسيم وحديقة " غيزي " حيث استدعت الخارجية الألمانية السفير التركي وقدمت اليه احتجاجا رسميا على قمع الحكومة لتلك الاحتجاجات الامر الذي ردت عليه أنقرة بالمثل وقامت باستدعاء السفير الألماني . (٣٥)

ونقلت صحيفة الشرق الأوسط في عددها ١٢٦٢٤ الصادرة في ٢١ تموز ٢٠١٣ ما ذكره وزير الخارجية الألماني غيدو فستر فيلي ، من ان مفاوضات انضمام تركيا الى الاتحاد الأوربي ينبغي ان تدخل مرحلة جديدة بسبب التصدي الصارم لأنقرة ضد الحركة الاحتجاجية ينبغي ان تشمل المفاوضات مع تركيا قضايا الحقوق الأساسية ودولة القانون وحقوق الحريات وحرية الصحافة وحرية التجمهر ... (٣٦)

الخاتمة والاستنتاجات :

يبدو أن تركيا تأثرت بالحضارة الأوربية منذ عهد الدولة العثمانية عندما كانت أوربا أنموذجاً للتطور والتقدم ، إذ تحركت الإصلاحات العثمانية لمواجهة التراجع والتخلف التي كانت تعاني منه باتجاه الاقتداء بالنماذج الأوربية المتطورة . إنَ التوجه الحقيقي بدأ مع قيام الجمهورية التركية الحديثة بقيادة مصطفى كمال أتاتورك الذي حاول سلخ تركيا من إرثها الإسلامي الشرقي والتوجه بها نحو الغرب .

وخلال الحرب الباردة برزت أهمية تركيا بشكل جلي عند كل من الولايات المتحدة وأوربا الغربية آنذاك للوقوف بوجه المد الشيوعي السوفيتي . وكان دخولها في حلف شمال الأطلسي والاضطلاع بدور أمني كبير أعطاها أهمية كبيرة في المدرك الغربي فضلا عن موقعها الحيوي القريب من مصادر الطاقة ، وإن الأهمية الاستراتيجية لموقع تركيا لم يتراجع بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي حسب ما كان يعتقد البعض بل يمكن القول إنه ازداد خصوصا إنها مطلة على منطقة الشرق الأوسط ومنطقة اسيا الوسطى والقوقاز وماتمثله هاتين المنطقتين من اهمية كبرى حيث تمد العالم بمصادر الطاقة ، وتسعى تركيا لجعل موقعها الاستراتيجي المهم أحد محفزات قبول تركيا في الاتحاد الأوربي ، إذ تبقى دائرة الاتحاد الأوربي هي الاهم في مدرك القادة الاتراك عن باقي دوائر الأستراتيجية التركية ، إذ تبغى أن تكون عضوا كاملا من أجل بناء وتطوير قدرتها الاقتصادية والعسكرية فضلا عن فاعليتها السياسية ، وتبنيها دوراً اكبر في محيطها (أوربا ، الشرق الأوسط ، آسيا الوسطى والقوقاز) ، ورغم بدء مفاوضات الانضمام في ٢٠٠٥ وقطعها اشواطا متقدمة باتجاه تعميق وترسيخ المكاسب من أجل الانضمام الكامل ، فقد واجهت تحديات مختلفة داخلية وخارجية ، فمن أهم التحديات الداخلية ، طبيعة النظام

الديمقراطي التركي المنقوص والذي يختلف عن ما هو موجود في دول الاتحاد الأوربي بسبب سطوة المؤسسة العسكرية وتدخلاتها في الحياة السياسية ، ومسألة حقوق الانسان والحريات التي تعاني منها وقد تمثلت بالقضية الكردية إذ لم تنقطع مطالبات الاتحاد الأوربي بإعطاء الأكراد في تركيا حقوقهم فضلا عن مسألة العلويين وحقوقهم الا إنها أقل تأثيرا من المسألة الكردية .

اما التحديات الخارجية التي تؤثر في الاستراتيجية التركية حيال الاتحاد الأوربي فتتمثل بالدرجة الاولى بالعقبة اليونانية التي تقف أمام تركيا بسبب العداء التاريخي بينهما ، ورغم تطور العلاقات وتحسنها ألا إن اليونان لا ترغب في السماح لتركيا أن تكون عضوا في الاتحاد الأوربي ، إذ انضمام تركيا في الاتحاد الأوربي يجعل من تركيا قوة كبيرة تفوق اليونان من ناحية التأثير السياسي المستقبلي بسبب القوة التصويتية التي ستحصل عليها اذا ما انضمت بسبب الحجم السكاني الكبير الذي تملكه ، فضلا عن نموها الاقتصادي المتصاعد وقوتها العسكرية ما يجعل موازين القوى تميل للكفة التركية بشكل اكبر وهذا ما لاترغب فيه اليونان .

وتركيا تقوم بمحاولة تصفير مشاكلها وحلها مع دول المحيط الأقليمي من أجل عدم عرقلة انضمام تركيا للاتحاد الأوربي والسير قدما في مسيرة الإصلاحات الداخلية التي تقوم بها تركيا استيفاء للشروط الأوربية المعروفة بمعايير كوبنهاغن ، وان هذا التوجه التركي يضع الاتحاد الأوربي أمام تحدي كبير بين قبوله لهذا العضو المختلف حضاريا معه والذي قد يغير من البناء الثقافي الأوربي بجعل الدين الأسلامي الدين الثاني بعد المسيحية وذي حضور فاعل وقوي في أوربا وما يترتب على ذلك مستقبلا ، لذلك أغلب دول الاتحاد الرافضة لانضمام تركيا تركز على الاختلاف الذي يطلقون ثقافيا أو قيميا و أحيانا وبصراحة أكبر دينيا ، وهذا الرأي تسانده وتدعمه الفاتيكان بأن تركيا تنتمي إلى حضارة مختلفة لها خصائصها المختلفة عن الحضارة الاوربية المسيحية .

ومع تصاعد اليمين المسيحي المحافظ في أوربا بات التحدي الأوربي حول ما إذا كان المستقبل الأوربي سيبنى على ثقافة مسيحية او ثقافة علمانية .

ولهذا يتضح بان العائق الحضاري والاختلاف الديني بين تركيا والاتحاد الأوربي هو العائق الأساسي الذي سيمنع تركيا من الانضمام ، إذ يمكن ان تجري تركيا إصلاحات سياسية اقتصادية واستيفاء الشروط الأوربية ، الا إنها غير قادرة على نسف منظومة قيمية ، رغم ما فعله اتاتورك ومن تلاه من إلغاء مظاهر الهوية الشرقية – الإسلامية وسلخ تركيا عن ماضيها ، وعليه إن المجتمع التركي الحالي هو مزيج بين ارث الدولة العثمانية – الإسلامية و بين علمانية أتاتورك

ولايمكن تجاهل أي منهما ، وبهذه الحالة ونتيجة هذه التحديات التي تواجه كلاً من تركيا والاتحاد الأوربي فإن احتمالية استمرار الوضع الراهن مابين الطرفين لمدة زمنية محددة ومن ثم التحول نحو بناء شراكة استراتيجية متميزة هو الأقرب للمصالح التركية والأوربية للحفاظ على هوية كلَ منهما ومميزاته الخاصة . ومن كل ماتقدم يمكن أن نستنتج الأتي :

١ – إن تركيا تعاني من عقدة الأمن القومي ويتجلى ذلك في سلوكها الداخلي والخارجي مما يؤثر في مسيرة انضمامها إلى الاتحاد الأوربي ، لاسيما إن تلك المخاوف الأمنية لها مايبررها ، إلا إنها تصل إلى حد المبالغة .

٢ – تمكنت تركيا من أجراء العديد من الإصلاحات على صعيد القوانين والأنظمة الداخلية التي تنظم العمل السياسي للمؤسسات التركية لكي تصل إلى مستوى القوانين والأنظمة الأوربية ، وعلى الصعيد الاقتصادي حيث شهدت تركيا تطورا ملحوظا في الجانب الاقتصادي ، وهذه الإصلاحات قد جاءت في مدة قياسية بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ .

٣ – إن تركيا استطاعت التخفيف من حدة صراعاتها الخارجية مع محيطها الإقليمي وبالخصوص مع الخصم التقليدي لتركيا اليونان ، ألا إنها لم تصل إلى مرحلة كسب ثقة اليونانيين إلى جانبهم او في الأقل تحييدهم من أجل عدم استخدام الفيتو على انضمام تركيا للاتحاد الأوربي في المستقبل القريب .

٤ – إن تحالف تركيا مع إسرائيل يوفر لها الدعم اليهودي في العواصم الأوربية من أجل انضمام تركيا للاتحاد الأوربي ، وإذا لم تستطع تركيا الانضمام للاتحاد الأوربي فإن العلاقات التركية الإسرائيلية ستوفر لهما منافع أخرى سواء ضمن دائرة الشرق الأوسط او دائرة آسيا الوسطى والقوقاز فضلا عن المنافع الاقتصادية ومنافع تحديث الجيش التركي بالأسلحة الإسرائيلية المتطورة .

٥ – إن تركيا توظف علاقتها مع الولايات المتحدة من أجل دعم انضمامها الى الاتحاد الأوربي وهذا ما تفعله الولايات المتحدة بالضغط على دول الاتحاد لقبول تركيا فيه لا سيما إن تركيا تتوافق كثيرا مع السياسة الأمريكية العالمية ، ويضيف انضمام تركيا ثقلاً اكبر للجبهة الاوربية المساندة للولايات المتحدة .

٦ – إن انضمام تركيا للاتحاد الأوربي قد يمكنها مستقبلا من التقليل من اعتمادها الكبير على الولايات المتحدة ومن ثم ستكون لها قدرة أكبر في حركتها السياسية وخيارات اكبر في تعاملها

مع الولايات المتحدة غير إنه من المستبعد أن تفك تركيا ارتباطها مع الولايات المتحدة في المستقبل المنظور .

٧ – إن تركيا إذا ما انضمت للاتحاد الأوربي فإنها ستتخلص من مشاكلها المزمنة ، وضمان لبقائها موحدة تجاه النزعة الانفصالية للأكراد ، الذين سيحققون عبر المعايير الأوربية ما لن يحصلوا عليه حتى في ظل دولة مستقلة لهم .

٨ – إن الخيار الأوربي هو الأساس في الأنفتاح التركي على العالم ، إذ تنتهج تركيا سياسة تعدد الأبعاد وتعاملها مع محيطها سواء في آسيا الوسطى و القوقاز او الشرق الأوسط هو تعزيز للخيار الأوربي وليس بديلا منه .

٩ – إن الانفتاح التركي حيال آسيا الوسطى والقوقاز وحيال الشرق الأوسط هو حاليا معزز للخيار الأوربي ، ألا انه في المستقبل قد يكون بديلا أذا ما أحست تركيا بان انتمائها للاتحاد الأوربي غير قابل للتحقق ومسيرتها في الانضمام غير ذات جدوى .

١٠ – إن تركيا تجاور بيئة تتسم بالتوتر والقلق الأمني وان انضمام تركيا يعني احتمالية انتقال هذه التوترات إلى داخل أوربا ، ألا إن رفض تركيا قد يخلق تهديد اكبر لأنَها في هذه الحالة ستحاول نقل التوترات والمشاكل إلى داخل أوربا ردا على رفضها الانضمام ، و سيكون من الأفضل قبول تركيا أو في الأقل المحافظة على علاقة شراكة أستراتيجية متميزة لها مع الاتحاد الأوربي لكي تكون مستمرة مع الركب الغربي وبالتحديد الأوربي لاسيما في قضايا محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية والحريات في العالم .

١١ – إن تصاعد تيار اليمين المسيحي المتطرف في أوربا سيزيد من جبهة الرفض الأوربي لتركيا وبالخصوص بحجة التباين والاختلاف الحضاري – الديني .

١٢ – إن تركيا ستبقى مستمرة في مسيرتها حيال الاتحاد الأوربي وان كانت تدرك بانها غير قادرة على ان تصبح دولة من الطراز المتقدم في الحقوق والحريات والازدهار الاقتصادي ، وعليه فان مسيرة تركيا للانضمام الى الاتحاد الأوربي هي بالأصل من صالح تركيا حتى وإن لم تنضم إليه .

١٣ – إن خيار استمرار الوضع الراهن هو الأكثر ترجيحا لمدة من الزمن تصل إلى عقد من الزمن ثم التحول نحو بناء شراكة متميزة بين تركيا والاتحاد الأوربي لأهمية كل طرف للآخر ، وعدم إمكانية استغناء كل طرف عن الآخر ، وإن الاختلافات الجوهرية الحساسة وبالتحديد العامل الديني الذي يقف حائلاً بينهما الذي يشكل العائق الحقيقي لعدم إمكانية الانضمام الكامل

، ومن ثم سيدركان أهمية بناء شراكة استراتيجية متميزة تحفظ خصوصية كل طرف وتحقق مصالحهما .

الهوامش

(١) سمير صالحة ، مستقبل علاقات تركيا بالاتحاد الأوربي ، مجلة شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد ٣١ ، تموز ١٩٩٤ ، ص ٦١ .

(٢) محمود نور الدين ، هويات تركيا الثلاث او اللاهوية ، مجلة شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد ١٢٠ ، خريف ٢٠٠٥ ، ص ١٧٩ .

(٣) رحمن قهرمان بور ، تركيا والاتحاد الأوربي مشكلة ثنائية ، شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد ١١٦ خريف ٢٠٠٤ ، ص ٩٢ .

(٤) محمود نور الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٢ .

(٥) للمزيد من المعلومات بشأن مسار تطور العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوربي انظر : رواء زكي الطويل ، اثر انضمام تركيا الى الاتحاد الأوربي على علاقاتها التجارية مع الوطن العربي : دراسة تحليلية قياسية ، مركز الدراسات التركية ، الأرشيف والتوثيق ، جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٢ .

(٦) محمود نور الدين ، ٧٥ عاما على الجمهورية في تركيا : نظرة عامة الى إشكالية الأوربة ، شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد ٧٣ ، حزيران ١٩٩٨ ، ص ٨٢ .

(٧) فؤاد نصرا ، الاتجاهات السياسية في أوربا وقضية انضمام تركيا ، شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد ١١٦ ، خريف ٢٠٠٤ ، ص ٧٧ .

(٨) للمزيد من المعلومات انظر : محمد نور الدين ، الهوية والرهانات والشرق الأوسط ، شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد ١١٦ ، ص ٦٥ .

(٩) محمد نور الدين ، حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا ، دار رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١ ، ص ١٥٨ .

(١٠) سمير صالحة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣ .

(١١) ياسر أحمد حسن ، تركيا : البحث عن المستقبل ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦ ، ص ٩١ .

(١٢) مسعود ظاهر ، تركيا الحديثة والمسيرة الأوربية ، شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد ١١٦ ، خريف ٢٠٠٤ ، ص ١١٥ .

(١٣) رحمن قهرمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٥ .

(١٤) محمود نور الدين ، ٧٥ عاما على الجمهورية في تركيا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٩ .

(١٥) للمزيد بشأن معوقات انضمام تركيا الى الاتحاد الأوربي ، انظر : رند حكمت محمود ، افتتاحية ملف تركيا والاتحاد الأوربي ، الملف السياسي ، العدد ١٠، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، سنة ٢٠٠٥ ، ص ٢٤ .

(١٦) اثمار كاظم الربيعي ، معوقات الانتماء التركي للاتحاد الأوربي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٩ .

(١٧) عامر علي العلاق ، الخيارات التركية اتجاه الاتحاد الأوربي : دراسة في العلاقات التركية الاوربية مابعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير ،، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٩٥ .

(١٨) عبد الرؤوف سنو ، الاسلام والقوميتان التركية والارمينية ١٨٧٦ – ١٩٢٧ ، شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد ١٤٢ ، صيف ٢٠١٢ ، ص ١٦١ .

(١٩) هاينش كرامر ، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ، ترجمة : فاضل جكتر ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ص ٣٦٠ .

(٢٠) محمود نور الدين ، تركيا في البلقان ، شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد ٩٠ – ٩١ ، كانون الأول ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠٧ . للمزيد انظر : زياد عزيز الجلبي ، النزاع التركي – اليوناني في بحر إيجه ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، سنة النشر بلا ، ص ٣ .

(٢١) طلال يونس الجلبي ، تركيا علاقات الأوربي ابتعاد ام اتحاد ، نشرة مقاربات تركية ، العدد ٦ ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، اب ٢٠٠٢ ، ص ٨ .

(٢٢) محمود نور الدين ، ٧٥ عاما . . . . ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٩ .

(٢٣) Metin Haper and Danel Demirel ," The Media and Cosolidation of Democracy in Turkey " , Turkey Identity , Democracy politics , edited by Sylvia Kedourie , London , Fank Cass , ١٩٩٩ , p ١٠٩ .

(٢٤) جلال الدين حارث ، السياسة الخارجية التركية ، ابعادها وافاقها ، شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد ١٠٧ ، صيف ٢٠٠٢ ، ص ١٦٠ .

(٢٥) محمد نور الدين، تركيا و الاتحاد الأوربي: مسألة الهوية و الرهانات و الشرق الأوسط، شؤون الأوسط ،بيروت ،العدد١١٦،خريف٢٠٠٤،ص٦٥

(٢٦) فؤاد نصرا ، الاتجاهات السياسية في أوربا وقضية انضمام تركيا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٠ .

(٢٧) للمزيد من المعلومات بشأن موقف الاتحاد الأوربي من انضمام تركيا انظر : رواء زكي الطويل ، دور الاتحاد الأوربي في صنع القرار التركي ، شؤون الأوسط ، العدد ١٢٥ ، ربيع ٢٠٠٧ ، ص ١٧١ .

(٢٨) جراهام فولر ، الجمهورية التركية الجديدة ، أبوظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية ، ط ١ ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٠١ .

(٢٩) فؤاد نصرا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٠ .

(٣٠) بهاء غونغور ، لاينبغي إقصاء تركيا عن أوربا ، ترجمة : علي مصباح ، موقع قنطرة ، الشبكة الدولية للانترنت على الموقع التالي . www.qantera.de

(٣١) هاينش كرامر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩٢ .

(٣٢) غسان العزي ، الدين والسياسة في أوربا ، شؤون الأوسط ، بيروت ، ربيع ٢٠٠٥ ، ص ٧٠ .

(٣٣) فؤاد نصرا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨١ .

(٣٤) فوز ميركل ، انتكاسة لحلم تركيا الأوربي ، على الموقع الأتي : هوشتك – أوسي www.semakurd.net/article

(٣٥)

(٣٦) صحيفة الشرق الأوسط ، العدد ١٢٦٢٤ في ٢١ تموز ٢٠١٣ .

Turkey and The European Union: A Research in the Stages and Limitations of the Accession

The Researcher: Dr. Mustafa Jassim Hussein
University of Al. Mustansirya College of Political Sciences

Abstract

The research discusses the stages of Turkey's accession to the European Union to the present. Turkish government presented a formal request in ١٩٥٩ for the first time to accede to the European Group . The modernization and reformation of the Turkish political system, its institutions, and its mechanisms remained essential targets in the minds of Turkish politicians right from the beginning. The first historical step was taken by the founder of Modern Turkey, Mustafa Attatork who made many reforms like the elimination of all the backward conventions which dominated the Ottoman Empire at that time. These reforms were political, economic, and military. At the same time, Attatork was open-minded and eager to comprehend and imitate the western institution in general and the European in particular, especially in administration. The Turkish attempts to accede were always received with a kind of disinterest and dissatisfaction on the part of the Europeans who were justifying their attitude by the instability of the Turkish political system, or for economic reasons. The European justifications were finally ended by the criterion of Copenhagen. This was interpreted by the official Turkish opinion as The Union's not serious attempt to allow Turkey be part of it

The research also analyzes the main obstacles that faced Turkey's retraction to the European Union like the instability of the political system and the confiscation of democracy and human rights, on one hand, and the civic and religious heritage, on the other, besides problems like overpopulation and Greece's refusal to vote for Turkey's retraction to the European Union because the long lasting Turkish-Greek conflict over Cyprus and other problems .

The research takes into consideration the attitude of the major European governments and political parties, for example, in Germany and France ,especially after the rise of the Christian democratic right wing into power in most of the European countries .